



اسم المقال: قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والاجنبي واثرها على النمو الاقتصادي في تركيا 1970 - 2011

اسم الكاتب: أ.م.د. مروان عبدالمالك ذنون

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3573>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/18 08:25 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

[info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



# تنمية الرافدين

العدد ١١٧ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والاجنبي واثرهما  
على النمو الاقتصادي في تركيا ١٩٧٠-٢٠١١

Measure of the Relationship Between the Domestic and  
Foreign Investment and Their Effects on the Economic  
Growth: Evidence from Turkish Economy 1970-2011

الدكتور مروان عبد المالك ذنون

أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد

كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل

**Marwan A. Thanoon (PhD)**

Ass. Prof.- Department of Economics  
Faculty of Economics and Management  
University of Mosul  
Marthano2001@yahoo.com

تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/١١/١٨

تأريخ استلام البحث ٢٠١٣/٥/٩

### المستخلص

نمت العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والمقدمة توسيع بشكل كبير خلال العقود الأخيرين، وازدادت حركة التجارة الخارجية، وتغيرات رأس المال الأجنبي، وتطور آليات تنفيذ الإستثمارات الأجنبية (نقل التكنولوجيا وإعداد الدراسات وتقديم المشورة والخبرة) إلى البلدان النامية. تكتب مسألة أي العوامل تؤثر على معدل الاستثمار المحلي وكيفية استجابته للتغيرات في السياسات الحكومية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، وذلك للدور الهام الذي يؤديه الاستثمار الخاص والعام المحلي والاجنبي في كل من التنمية طويلة الأجل وبرامج الاصلاح والتكتيف الهيكلي قصيرة ومتعددة الأجل؟ والسؤال هو كيف يتفاعل الاستثمار الأجنبي مع الاستثمار المحلي في تركيا، وكيف يؤثران في النمو الاقتصادي؟ وما اتجاهات العلاقة السببية بينهما؟ الحقيقة لا توجد حتى الآن سوى شواهد محدودة عن هذه العلاقة في تركيا. أهم النتائج التي توصل إليه البحث: إن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل مقارنة بالمدى القصير، وإن أنه يكمel *Crowding-in* الاستثمار المحلي، والأخير له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير مقارنة بالمدى الطويل. وقد كشف اختبار تصحيح الخطأ العشوائي أن الاستثمار المحلي قادر على تحقيق نمو اقتصادي متعدد في المدى القصير، وأخيراً أتضح أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي، إذ يؤثر أحدهما في الآخر، بمعنى إن السياسات التي تشجع على تحفيز النمو هي في الوقت نفسه تشجع على زيادة الاستثمار الأجنبي والذي يؤدي بدوره إلى زيادة التراكم الرأسمالي ثم تسريع النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** استثمار محلي واجنبي، العلاقة طويلة وقصيرة الأجل، العلاقة السببية

### Abstract

The economic relationship between the developed and developing countries grow in last two decade, trade movement and foreign capital inflow increased and the types of FDI variety. This study analyzes the relationship between foreign and domestic investment and their effect upon economic growth in Turkish economy. The issue of theory relationship between FDI and DINV has been focus of attention in the literature since the early 1980s and it is still the subject of considerable controversy. This study try to know if FDI or DINV has a different impact on economic growth, and what is the linkages between them. The study adopted the VAR model which is measure the log-term relationship and the Error Correction Model (ECM) to measure the short-term and finally the Granger Causality test to analyze the direction between them. The empirical results suggest that on average the crowding in effect dominates, the causality run in both direction, and increase in foreign investment accelerate the economic growth through increase in capital accumulation.

**Key Words:** *foreign and domestic investment, long and short run, Granger Causality*

## المقدمة

لزال الجدل محتدماً حتى الوقت الحاضر حول من يقود عمليات التطور الاقتصادي بفعالية وكفاءة أهوا الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أم الاستثمار المحلي (DI) Domestic Investment ويرجع هذا الجدل إلى تغير استراتيجيات التنمية عبر العقود المختلفة من استراتيجية هيمن عليها الاستثمار المحلي في الثمانينات، إذ ادت الحكومة دور الحافز والقائد الرئيس للتنمية وتصحيح خطاء السوق، إلى التحول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الخاص، وهىمنت الخصصة في فترة التسعينات وحتى الوقت الحاضر.

بشكل عام، إن مقوله أن تدفقات رأس المال الأجنبي بمختلف أشكاله لها تأثيرات متعددة على النمو الاقتصادي في الدول ذات الانفتاح الاقتصادي الكبير هي صحيحة نسبياً، ويعود الأداة الأكثر تأثيراً وفعالية في قيادة النمو الاقتصادي، لذلك تم الاعتماد عليه كثيراً في تحويل التكنولوجيا وتدريب العمالة وفتح أسواق للتصدير .

وتركيماً كغيرها من الدول النامية، اعتمدت بشكل واسع على القروض الخارجية والإستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة لتمويل عمليات التنمية الإقتصادية واستكمال النقص الحاصل في مدخلاتها المحلية، وقد ساعدتها في ذلك جملة من العوامل الإقتصادية والسياسية، منها توفر بعض المواد الأولية والخامات الرئيسية، وإمتلاكها بنية تحتية متطورة وتتوفر أيدي عاملة مدربة ورخيصة، وموقعاً جغرافياً مميزاً، فضلاً عن إستقرار سياسي.

يناقش هذا البحث العلاقات النظرية والتطبيقية للاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي وأثرهما في النمو الاقتصادي، إذ تعتمد الاستراتيجية التركية على الاستثمار الأجنبي كأدلة لقيادة النمو الاقتصادي FDI-Lead Growth، لا سيما في فترة التسعينات وحتى الوقت الحاضر مقارنة بالموارد والاستثمارات المحلية. فهل نجحت في ذلك؟ تتوقف الإجابة على المنافع والمساوى النسبية لكل منها وأثره في النمو الاقتصادي من جهة، وأثر كل منها في الآخر، هل هما متكاملان أم إحلاليان؟ نحن نتفق على أن هذه العلاقة تختلف من دولة إلى أخرى ولهذا فإن التوصل إلى نتيجة أيهما الأفضل لقيادة النمو الاقتصادي هو مطلب اساسي لكافة الدول النامية والمقادمة.

## أهمية البحث

تكتب العوامل التي تؤثر على معدل الاستثمار المحلي وكيفية استجابته للتغيرات في السياسات الحكومية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، وذلك للدور الهام الذي يؤدية الاستثمار (الخاص والعام) المحلي والأجنبي في كل من التنمية طويلة الأجل وبرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي قصيرة ومتوسطة الأجل. والسؤال هو كيف يتفاعل الاستثمار الأجنبي مع الاستثمار المحلي في تركيا، وكيف يؤثران في النمو الاقتصادي؟ وما اتجاهات العلاقة السببية بينهما؟ الحقيقة لا توجد حتى الآن سوى شواهد محدودة عن هذا العلاقة في تركيا. يكتب البحث أهمية خاصة في تركيا لعدة أسباب منها:

١. إنها تعالج موضوعاً حيوياً يتناول طبيعة الدور الذي يمارسه الاستثمار المحلي في تحقيق معدلات النمو العالية المستمرة.
  ٢. إنها تشخص العلاقة التبادلية واللاحالية بين الاستثمارين المحلي والأجنبي.
  ٣. إنها تعطي تصوراً ورؤى مستقبلية حول من يقود ويسرع عمليات النمو الاقتصادي؟
- تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ملامح الاقتصاد التركي وممكاناته، ثم التعرف على طبيعة واتجاهات ومعدلات الاستثمار فيه؛ ثم استعراض الجدل النظري حول دور الاستثمار الأجنبي في تحفيز النمو الاقتصادي. وقد افترضنا أن هناك تأثيراً محسوساً للإستثمار الأجنبي في الاستثمار

الم المحلي والنمو الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير كان مقيداً بعوامل ترتبط بالقدرات الذاتية للإقتصاد التركي. والسؤالة التي سنحاول الإجابة عليها في هذا البحث هي:

١. هل توجد علاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي؟ وإذا ما وجدت فبأي اتجاه؟ توضح النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة أن هناك علاقة بين متوسط نسبة الاستثمار ومستوى التنمية فمثلاً، في البلدان ذات المتوسط المرتفع للدخل بالنسبة للفرد كانت هي أعلى البلدان من حيث متوسط نسبة الاستثمار إلى الدخل، في حين البلدان الأدنى دخلاً كانت ذات نسبة استثمار إلى الدخل أصغر. وهذا قد يقودنا إلى استنتاج أساسي هو أن ارتفاع نسبة الاستثمار إلى الدخل يؤدي بالضرورة إلى زيادة مستوى التنمية، وأن ارتفاع متوسط دخل الفرد يؤدي إلى مزيد من الاستثمار.

٢. كما إن من المناقشات المهمة في العقد الحالي هي زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي إلى تركيا، فكيف يؤثر هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي؟

٣. القضية الأخرى التي لا تزال تثير الجدل هي طبيعة تفاعل الاستثمار الاجنبي والم المحلي هل هي باتجاه الطرد أم الجذب؟ وبعبارة أخرى هل الاستثمار الاجنبي يمكن أن يطرد الاستثمار المحلي إذا ما استخدم الموارد المادية والمالية النادرة التي كان يمكن أن تتوافر للمستثمر المحلي، وبالتالي يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي في المدى الطويل، إذا لم يكن في المدى القصير؟ إن هناك قراراً كبيراً من الشك فيما إذا كان الاستثمار المحلي يزيد أو يکبح الاستثمار الاجنبي وتتوقف المسألة إلى حد كبير على نوع الاستثمار ومرحلة التطور التي وصل إليها البلد.

### مشكلة البحث

أدت الازمات الاقتصادية المتكررة المحلية والدولية التي واجهها الاقتصاد التركي إلى تذبذب تدفقات الاستثمارات الاجنبية واعاقة معدلات نمو الاستثمار المحلي، وخلق اختلافات في العديد من القطاعات الاقتصادية وفي انسيابية التجارة والخارجية، مما ادى إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

### فرضية البحث

إن الاستثمار الاجنبي له آثار إيجابية أكبر في إحداث النمو الاقتصادي مقارنة بالاستثمار المحلي؟ وإن العلاقة السببية تتجه من الاستثمار الاجنبي إلى الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي؟

### المنهج المستخدم في التحليل

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهداف البحث فقد تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي المتمثل بالتعرف على ماهية الاستثمار وأنواعه والجدل النظري حول طبيعة العلاقة بين الاستثمارين الاجنبي والم المحلي وأثرهما على النمو الاقتصادي في المديين القصير والطويل واستعراض اهم الدراسات التي تناولت آثاره المختلفة على النمو. رافقها الاستعانة بالمنهج القياسي التجاري لتقدير اثر الأنواع المختلفة من الاستثمار على النمو من جهة، وأثر كل منها في الآخر من جهة أخرى، في المدى القصير والطويل ثم معرفة اتجاهات العلاقة السببية بينهما باعتماد سببية كرانجر الديناميكية. استخدم البحث بيانات السلسل الزمنية لتركيا للمدة ١٩٧٠ - ٢٠١١، وأنخذ القياس مرحليين، تناولت الاولى اختبار سكون السلسل الزمنية

Stationary Test واختبار التكامل المشتركة بطريقة جوهانسن- جسليس Johansen and Juselius، في حين اعتمد الثانية على قياس العلاقة في الأجل الطويل والقصير باستخدام أنموذج ECM، اتبعها قياس العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة.

### ماهية الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي

يمارس الاستثمار دوراً حيوياً في عمليات التنمية الاقتصادية، إذ يؤدي إلى توسيعات في الطاقات الإنتاجية المادية والبشرية للبلدان النامية والمتقدمة. من المسلم به ان الاستثمار يمارس دوراً حاسماً في كل من التنمية طويلة الأجل وبرامج التكيف والتثبيت قصيرة الأجل في البلدان النامية، وفي هذا السياق تكتسب مسألة كيفية تفاعل الاستثمار المحلي مع الاستثمار الاجنبي أهمية كبيرة في نظريات النمو الاقتصادي، إذ شغلت مشكلة الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي حيزاً واسعاً من الجدل والنقاش بين العديد من المفكرين الاقتصاديين أمثال آدم سميث، ريكاردو، كينز، وهارود - دومار وكل منهم آراؤه الخاصة حول من يقود عملية التنمية، فقد يتفقون ويختلفون في الكيفية التي يمكن من خلالها البدء والإسراع بعملية النمو الاقتصادي.

#### الاستثمار المحلي

يعد الاستثمار جزءاً من الدخل لا ينتهك، وإنما يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه ويدخل في ذلك بالإضافة إلى المخزون السلعي. (الشبيب، ٢٠٠٩، ١٠٩). كما يعرف أنه توظيف الأموال المتاحة في أصول رأسمالية متعددة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل (عرىفات، ٢٠٠٦، ١٠٩). أو هو بالإضافة إلى تكوين رأس المال العيني المتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، أي إن الاستثمار بهذا المفهوم يمثل إضافة إلى رأس مال المجتمع (الحلاق و مريان، ٢٠٠٢، ٣٥٩ - ٣٧٤).

#### الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي هو أحد أشكال التدفقات الخارجية<sup>١</sup> التي تستثمر أو يعيد إستثمارها الأفراد والشركات غير المقيمين في البلد المعنى على شكل مشروعات، ويمارسون إدارتها بأنفسهم أو بواسطه المساهمين معهم . وتأخذ شكلين رئيسين هما الاستثمار غير المباشر Indirect Investment، أو ما يطلق عليه بالحقيقة الإستثمارية Portfolio Investment ، وهي موجودات مالية صرفة مثل الأسهم والسنادات وشراء البنوك . والإستثمار المباشر Direct Investment وهو إستثمار حقيقي على شكل إنشاء مصانع أو شراء أراض، وغالباً ما يأخذ شكل فتح فروع أجنبية داخل الإقتصاد الوطني أو شراء حصة من مشروع وطني، يتم هذا الإستثمار لإكتساب مصلحة دائمة وصوت فعال في إدارة منشأة ما، وتسمح كثير من الدول بنسبة تتراوح عموماً بين (١٠% - ٥١%) لمالكين أجانب، ويعد الإستثمار المباشر في الوقت الحاضر القناة الرئيسة لتدفق رأس المال الخاص بين الدول (Babk, 2011، 8).

ترجع أهمية الاستثمار (الم المحلي والاجنبي) إلى دورهما البارز في عملية التنمية الاقتصادية، بوصفهما من العناصر المهمة في تحقيق معدلات نمو مستمرة ومتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي. فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع، وزيادة قدرة الاقتصاد على التطور بصورة مستمرة. ولهذا تسعى كافة الدول باختلاف أنظمتها ومستويات تطورها لإنجاز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تعد أهم مصدر للتنمية ولاسيما الدول النامية .

<sup>١</sup> تقسم الأمم المتحدة التدفقات الخارجية إلى ثلاثة أشكال: المساعدة الخارجية Grant، الإستثمار الأجنبي Barrowing Direct Investment أو Foreign Debt.

### شروط الاستثمار الناجح

تحتاج البلدان لتعزيز تنمية الاستثمار الى خلق بيئة أعمال إيجابية، إذ تساهم ثلاثة عوامل مترابطة في توفير هذه البيئة: أولاً لا تتحدد بالاطار السياسي والمؤسسي والتشريعي الرسمي فقط بل وبدرجة أكبر بطريقة تقييد هذا الإطار، ثانياً تمثل مصداقية وشفافية التغيرات السياسية وإمكانية توقعها عناصر حاسمة في بيئة الاعمال، فإذا كان في وسع المنشآت أن تتكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال فإن افتقار السياسة الاقتصادية إلى الاستمرارية وإلى إمكانية توقعها يمكن أن يكون ضاراً للغاية ويضعف ثقة مجتمع الاعمال والذي يدوره قد يسيئ إلى آفاق النمو في أي اقتصاد، وثالثاً تساهم الاجراءات المباشرة في بعض المجالات الرئيسة مثل تبسيط اللوائح وإدارتها بكفاءة عنصراً حاسماً لنجاح الاستثمار. إن الشرط الأكثر حسماً لتطوير استثمار ديناميكي وكفؤ وتصفية الاحتكارات لزيادة كثافة وأغلاق المنشآت العامة غير الكفوءة في اغلب الاقتصاديات هو توفير بيئة أعمال تشجع الكفاءة وزيادة المنافسة في اوجه النشاط الانتاجية المتنوعة، وتشكل بيئة الاعمال الناجحة بفعل عدد من العوامل:

- آفاق السوق: بما فيها حجم السوق واداء الاقتصاد الكلي واستقراره.
- اللوائح الحكومية بما فيها لوائح الاسعار والتجارة والضرائب والعمل والاستثمار الاجنبي والتراخيص والشفافية والحكومة.
- كفاءة توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة وإمكانية الحصول على الاستيرادات المتنوعة.
- الجوانب المؤسسية مثل استقلال عمليات المنشآت العامة وقوانين الشركات والقوانين المضادة للاحتكار وسهولة دخول المنشآت وخروجهما والبيئة التنافسية ونظم المحاسبة والمراجعة وتوفّر المعلومات التكنولوجية والمعلومات عن الأسواق وإدارة الكمارك وغيرها.
- النظام المالي بما فيه سياسات سعر الفائدة وتعبئة المدخرات وأسواق رأس المال والأعمال المصرفيه والتنمويه والفرضيـن الداخليـه والخارجـيـه وإمكانية الحصول على العملات الاجنبـيـه عن طريق التصدير.
- الهياكل الأساسية بما فيها وفرة الموارد البشرية والطاقة وشبكات النقل والمواصلات وخدمات التسويق والتكنولوجيا والدعم.
- الوزن السليم للتكاليف والمنافع: دائماً ما تبدو الحاجة المؤيدة للتحويل الى القطاع الخاص في عبارات مالية هي تقليص عجز الميزانية الحكومية وتبني الموارد المالية والإدارية ورفع كفاءة الاستثمارات الحكومية، كما إن هناك إشارات كثيرة الى المنافع الاقتصادية، إذ يقال إن زيادة دور القطاع الخاص سينتيح استخداماً أكثر للموارد الانتاجية ويسهل مسوى مدخلات الحكومة وتخفيض مواردها الاستثمارية، ومن ثم يحسن أداء النمو الاقتصادي. (الفارس، ١٩٩٧، ١٥٣-١٦٢)

وتحتاج البلدان لتعزيز تنمية الاستثمار الى خلق بيئة أعمال إيجابية، وقد اتبعت اليابان وكوريا الجنوبية ومالزيا وسنغافورة هذا النهج (فائد، ٢٠٠٧، ٢٣).

### الاستعراض المرجعي

يسهم الاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي بإتجاهين الأول يزيد تراكم رأس المال، والثاني يزيد من انتاجية عناصر الانتاج من خلال استغلاله الاكفاء للموارد لكونه يستخدم تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية عالية ومعرفة أفضل في السوق العالمية، ويعتمد على تحرير الأسواق المالية والتجارية (Kumar and Pradhan, 2002, 123). وقد أظهرت دراسة (Zhang, 2001) عن إحدى عشرة دولة نامية من آسيا و أمريكا اللاتينية لمدة ١٩٧٠-١٩٩٧ أن الاستثمار الاجنبي المباشر يحفز على تسريع النمو الاقتصادي في آسيا مقارنة بدول أمريكا اللاتينية. بالجهة المقابلة

وجد (Ayanwale, 2007, 6-7) في دراسته عن عينة من ٦٧ دولة نامية للمدة ١٩٧٠-١٩٩٥، أن FDI يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة. في حين وجد (Adams, 2009, 940) في دراسته عن دول الصحراء الأفريقية ان الاستثمار الأجنبي يؤثر إيجاباً في النمو الاقتصادي فقط باستخدام OLS، ولكن عند السيطرة على المتغيرات الأخرى واستخدام طريقة قياسية حديثة Fixe Effect ظهر هذا التأثير سلبياً في النمو الاقتصادي، في حين أسلهم الاستثمار المحلي DI بأثار إيجابية في النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو في متوسط دخل الفرد بمقدار (٠.١٦٠)، كما أظهرت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي يؤثر سلباً في الاستثمار المحلي وبدرجة عالية من المعنوية الاحصائية (Crowding Out)، إذ أن زيادة FDI بوحدة واحدة يؤدي إلى تخفيض الاستثمار المحلي بنسب تتراوح (٠.٥١-٠.٨٢). وألفت دراسة (Faeth, 2006, 123) الضوء على طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي والنمو الاقتصادي في أستراليا للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٣، واستنتجت أن زيادة تدفق FDI أدت إلى زيادة الاستثمار المحلي (اي انه مكمل له) وتسرع النمو الاقتصادي ثم زيادة تدفق FDI مرة أخرى. وأضافت دراسة (Ndikumana and Verick, 2008, 3) عند التطبيق على عينة من ٣٨ دولة من جنوب الصحراء للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٤ أن التأثير السلبي بين المستثمرين يعود إلى اختلال التنسيق بينهما ولاسيما في مجال توزيع الموارد الطبيعية والمالية وضعف السياسات التشجيعية وانتشار الفساد الإداري.

وقد وجدت دراسة (Gang and Wang, 2007, ٢٣٤) أنه حتى في آسيا والصين تحديداً المعروفة باستقطابها لمعظم الاستثمارات الأجنبية في العالم فإن الاستثمار المحلي هو الأكثر تحفيزاً للنمو الاقتصادي. اعتمدت دراسة (Gregorio and Lee, 1998, 117) على بيانات ٦٩ دولة نامية للمدة ١٩٧٩-١٩٨٩ و ١٩٨٠-١٩٧٩ مستخدمة معدل الاستثمار المحلي والاجنبي وأثرها على النمو الاقتصادي، وتوصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي والمحلي ليس لهما تأثير مكمل على أحدهما الآخر فقط، بل أيضاً تحويل التكنولوجيا الأجنبية إلى المستثمر المحلي يحفز النمو الاقتصادي.

استخدمت دراسة (Agosin and Mayer, 2007, 13) الإنموزج النيوكلاسيكي لتقدير طبيعة العلاقة بين المستثمرين المحلي والاجنبي وأثرهما على النمو الاقتصادي لـ ٣٩ دولة نامية للمدة ١٩٧٠-١٩٩٦ وأهم النتائج التي توصلت إليها:

١. أنه في ١٩ دولة كانت العلاقة محيدة Neutral، وفي ١٠ دول كان هناك تأثير إيجابي في بعضها، ومكمل في بعضها الآخر Crowding- In or Out .

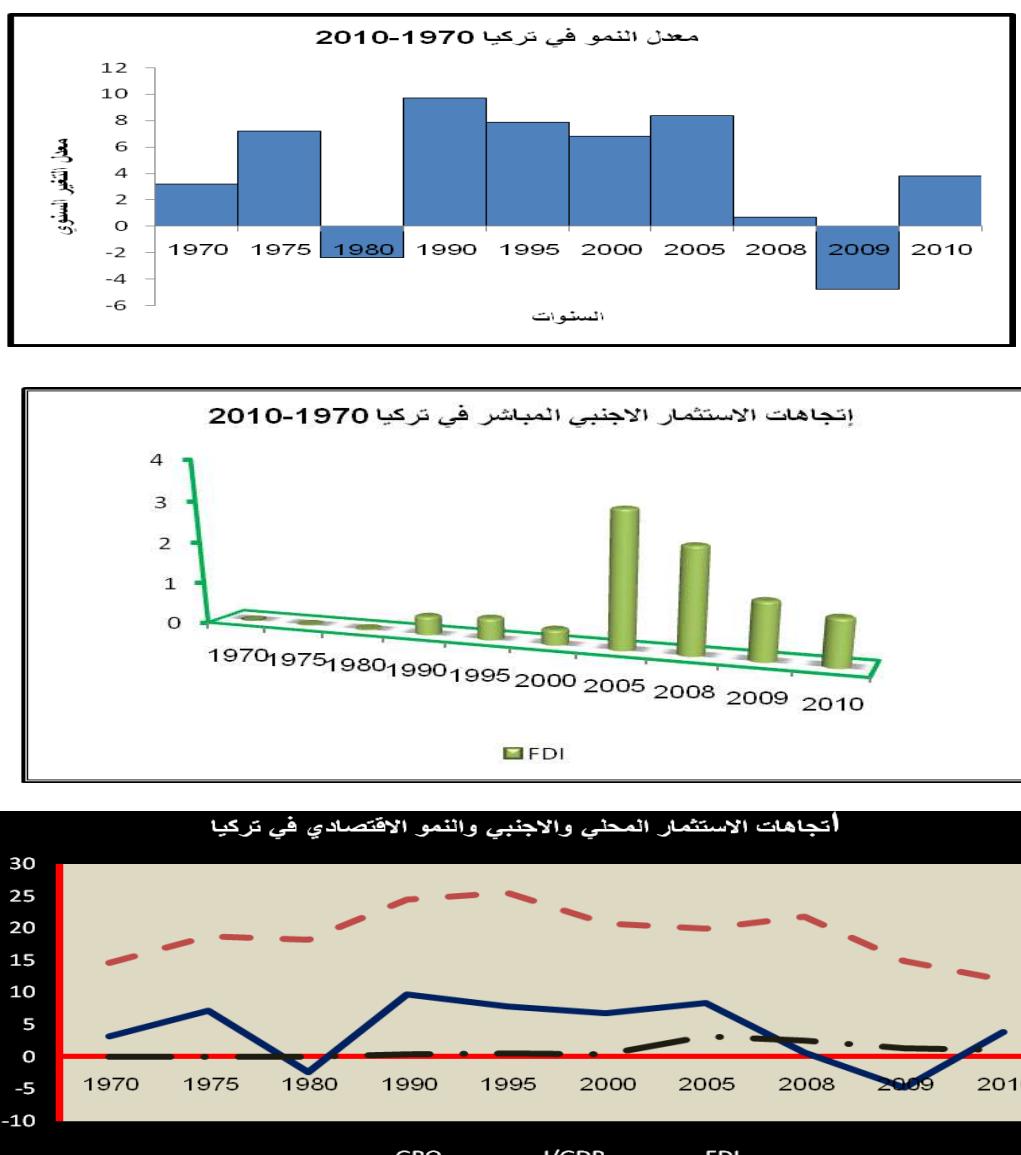
٢. في آسيا هيمنت العلاقة المكملة، بينما في دول أمريكا اللاتينية كانت العلاقة محيدة وإيجابية، وسادت الحالات الثلاث في دول أفريقيا. حل كل من (Margaret S. Ann E. 2003, 63) عينة مكونة من (٣٣٩٩) وحدة إنتاجية وخدمية للمدة ١٩٧٤-١٩٨٧ ووجدوا ان الاستثمار الأجنبي له تأثير إيجابي Out - Crowding - على الاستثمار المحلي. وفي دراسة (Jong Il Choe, 2003) هل الاستثمار الأجنبي المباشر واجمالي الاستثمار المحلي يدعمان النمو الاقتصادي من خلال تحليل اتجاهات العلاقة السببية لـ ٨٠ دولة خلال المدة ١٩٧١-١٩٩٥، واستنتج أن اتجاه السببية يكون في الغالب من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الأجنبي والمحلي في حين لم تتحقق العلاقة في الاتجاه المعاكس. وجدت دراسة (Zhand, K, 2001, 179) علاقة إيجابية بين الاستثمار المحلي والاجنبي في الصين خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠١. في حين بينت دراسة Yong -Liang and Guo ٢٠٠٢ باستخدام بيانات الاستثمار الكلي للمدة ١٩٨٣-١٩٩٩ أن الاستثمار الأجنبي له آثار سلبية على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي.

واستخدمت دراسة (Xia Lan, 2008, 178) أنموذجی ECM وـ VAR والتباو خارج المدة الزمنية لتحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمار المحلي والاجنبي في الصين للفترة ١٩٩٠-٤٢٠٠٤ وتوصل إلى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمارين المحلي والاجنبي في المدى الطويل، وأن هذه العلاقة تتتحول إلى سلبية في المدى القصير وأن العلاقة السببية تتجه من الاستثمار الاجنبي إلى الاستثمار المحلي وليس العكس. واستنتج (Gao-Kuo, Gan Xiao, 2010, 617) في دراستهما عن الصين مستخدمين البيانات المزدوجة لمدة ١٩٩٢-٢٠٠٧، أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار المحلي والاجنبي. وجدت دراسة (Kang and Mbea, 2011, 122) على الكاميرون خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٩ أن الاستثمار الاجنبي والقروض الخارجية لها آثار إيجابية على الاستثمار المحلي وأنها أكثر تأثيراً من الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي. وفي السياق نفسه حللت دراسة (Bee Wahtan and Hooi, Lean, 2011) بعنوان الارتباطات بين الاستثمار الاجنبي والمحلي والنمو الاقتصادي في ماليزيا لمدة ١٩٧٠-٢٠٠٩ وتوصلت إلى أن العلاقة بينهما تكاملية في المدى البعيد وأن الاستثمار الاجنبي له آثار إيجابية أما المحلي فكانت له آثار سلبية في النمو الاقتصادي.

يتضح من الدراسات أعلاه أن هناك عدم اتفاق بين الباحثين حول تأثيرات كل من الاستثمار الاجنبي والم المحلي في النمو الاقتصادي وإن عدم الاتفاق هذا يدفعنا إلى إعادة تقدیر العلاقة باستخدام طرائق قياسية حديثة.

#### اتجاهات النمو والاستثمار المحلي والاجنبي في تركيا

يلاحظ من الاشكال أدناه أن النمو الاقتصادي قد تأثر كثيراً بالصدمات الداخلية والخارجية في أوقات الأزمات، إذ حقق النمو الاقتصادي معدلات نمو سلبية عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ متأثراً بأزمتي انهيار الليرة التركية والأزمة العالمية الأمريكية. ويوضح الشكل ٢ أن الاستثمارات الأجنبيةأخذت بالتدفق إلى تركيا بكثافة في مدة التسعينات وحتى منتصف ٢٠٠١، ثم اخذت بالهبوط التدريجي نتيجة لهبوط قيمة الليرة التركية الكبير في حركات التجارة الخارجية ولاسيما تراجع الصادرات التركية إلى الاتحاد الأوروبي وزيادة فاتورة الاستيرادات نتيجة التراجع الحاد في سعر صرف الليرة التركية تجاه الدولار والليورو، فضلاً عن تصاعد قيمة المديونية الخارجية التركية تجاه العالم الخارجي، كما يلاحظ من الشكل ٣ أن اتجاهات النمو الاقتصادي متوقفة مع معدلات الاستثمار المحلي والاجنبي، حيث إن التذبذب في الأخير ادى إلى تقلب معدلات النمو الاقتصادي في السنوات المختلفة.



المصدر: الرسوم (١-٣) من إعداد الباحث بالاعتماد على سنوات مختارة من البيانات الرسمية المقدمة.

#### الأنموذج القياسي

أولت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة ما بين النظرية والواقع من خلال إضفاء غطاء نظري متسبق لتوصيفات النماذج وكذلك الاعتماد على طرائق للتوصيف الديناميكي يجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة وإجراء اختبارات متعددة لكشف كل مشاكل التوصيف Misspecification القياسية، وذلك باستخدام مجموعة من المرشحات مثل جذر الوحدة أو الاستقرارية Stationary واتجاهات التكامل المشترك Co-integration وآلية تصحيح الخطأ العشوائي Error Correction Mechanism (Gujarati,2003 , 797 ) وغيرها.

في هذا البحث اعتمد الخطوات الآتية في القياس:

### اختبارات جذر الوحدة أو الاستقرارية : Unit Roots or Stationary Tests :

إن من أفضل الطرائق لتحقيق الاستقرارية في بيانات السلسلة الزمنية هي اختبار Augmented Dickey Fuller Test (ADF) الذي يسمح بمعالجة عالية الدقة لتصحيح الانحرافات في الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية عن طريق قياس الانحرافات فيها وإيجاد المعالجات لمشكلة الارتباط الذاتي Auto-Correlation بإدخال معاملات تخلف زمني إضافية للمتغيرات المستقلة .

### اختبار التكامل المشترك Co-integration Test :

إن التقسيم الاقتصادي للتكامل المشترك Co-integration في بيانات السلسلة الزمنية يوضح وجود توازن مستقر في المدى الطويل بين سلسلتين زمئتين أو أكثر تأخذ اتجاهها مشتركاً واحداً Unique بحيث تؤدي التقلبات في إدراهما إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، فإذا كانت خلاف ذلك، فلنتمكن من التحرك سوية وباتجاهات منتظمة خلال الزمن، ولهذا يجب تعديل وتصحيح اتجاهاتها عن طريق اختبار Co-integration الذي يقوم بتقليص الاختلافات والتباينات إلى حدودها الدنيا باتجاه تحقيق التوازن في المدى الطويل بحيث يمكن للمتغيرات المقدرة أن تسير باتجاهات متقاربة معاً خلال الزمن والاختلافات بينهما تكون مستقرة . (Gujarati, 2011, 230). وسيتم الاعتماد على Johansen and Juselius (J.J) (١٩٩١) لقياس التكامل المشترك كونه يمتلك العديد من المزايا.

### متجه الانحدار الذاتي Vector Auto Regression “VAR”

طالما أن المتغيرات الاقتصادية هي متغيرات سلوكية، فإنه من المعقول جداً في الاقتصاد أن يكون لدينا نماذج بعض المتغيرات فيها هي ليست فقط متغيرات مفسرة للمتغير التابع، بل هي أيضاً تقسر بواسطة المتغيرات التي استخدمت في تحديدها. أي بعبارة أخرى إن المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة يفسر بعض المتغيرات المفسرة له، وأن هناك علاقة تداخلية سببية باتجاهين، وهذا التأثير المتبادل يتعارض من فرضية استقلال المتغير العشوائي عن المتغير المستقل  $0 \neq E(X_i U_i)$  ومن ثم فإن مقدرات OLS ستكون متتحيزه وغير متسقة .

### أنموذج تصحيح الخطأ العشوائي Error Correction Model (ECM):

إذا كانت السلسلتان تتصفان بخاصية التكامل المشترك كمجموعة فإن الأنماذج الأكثر ملاءمة لنقدير العلاقة بينهما في المدى القصير هو أنموذج تصحيح الخطأ العشوائي المستمد من أنموذج العلاقة طويلة الأجل

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_{ij} \sum_i^m \Delta X_{t-i} + \alpha_{2k} \sum_k^n \Delta Z_{t-k} + \theta ECM_{t-1} + \mu_t$$

حيث إن  $ECM$  هو عبارة عن  $ECM_{t-1} = Y_{t-1} - \alpha_1 X_{t-1} - \alpha_2 Z_{t-1}$  والذي هو الخطأ العشوائي الناتج عن معادلة علاقات التكامل المشترك والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، وتعرف  $\theta$  بمعامل سرعة التعديل " Speed of Adjustment " وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لأنحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة "، إذ كلما اقترب معامل سرعة التعديل إلى الواحد الصحيح كانت سرعة التكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل أسرع "، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً لأنه يشير إلى المعدل

الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل - 571 Maddale & Lahiri, 2009 .  
574)

**اختبار العلاقة السببية لكرانجر : Granger Causality Relationship Test -** تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات للتنبؤ (تسبّب في) في متغير آخر،

فلو افترضنا أن لدينا متغيرين  $X_t$  و  $Y_t$  يتأثر وبؤثر أحدهما بالآخر في درجات ورتب تختلف زمني متعددة، فأحد المتغيرات هو الذي يسبب والآخر يستجيب، وعندها يمكن أن تنشأ لدينا

العلاقات السببية الآتية: (a)  $Y_t$  يسبب في  $X_t$  ، (b)  $X_t$  يسبب في  $Y_t$  (c) هناك اتجاه متبادل

بين  $X_t$  و  $Y_t$  وأخيراً (d) كلا المتغيرين مستقلان عن بعضهما البعض.

#### تحليل النتائج: تحليل استقرارية البيانات

يتضح من الجدول ١ إن متغيرات السلسل الزمنية "الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي" هي "غير مستقرة في حالتها الأولية" Level في تركيا، وهذا يعني فرضية عدم التغير إلى أن البيانات غير مستقرة عند مستوى الأول، وأن هناك جذر الوحيدة لكافة المتغيرات المقدرة سواء بوجود الاتجاه الزمني أو بدونه\*، وذلك لأن قيم  $t$  المحسوبة أقل من القيم  $t$  الجدولية عند مستوى معنوية 5%\*\*. عندأخذ الفروق الأولية للمتغيرات تتحول البيانات إلى حالة الاستقرار، وبالتالي رفض فرضية عدم المتماثلة بعدم سكون المتغيرات في مستوياتها الأولية، ويطبق عليها متكاملة من الدرجة الأولى (I~).

الجدول ١  
اختبارات الاستقرارية للمتغيرات المقدرة في تركيا

المتغيرات المقدرة في تركيا	اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)						القيمة الحرجية للمستوى 5%*	القيمة الحرجية للاختلافات 5%**		
	المستوى الاولى Levels*		الاختلافات First Difference**							
	مع الاتجاه	من دون اتجاه	مع الاتجاه	من دون اتجاه	مع الاتجاه	من دون اتجاه				
LGDP	0.22	-2.29	-4.71	-4.33(1)	-2.96	-3.57				
LINV	-1.37	-1.31	-4.43	-4.53(1)	-2.97	-3.58				
LFDI	1.10	-2.30	-5.50	-4.52(1)	-2.96	-3.62				

#### تحليل نتائج اختبار التكامل المشترك لـ جوهانس-جسيليس "Johansen-Juselius"

بعد أن أصبحت البيانات مستقرة، يمكن الانتقال إلى المرحلة الثانية المتمثلة إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات. واستخدام مقياس جوهانس-جسيليس "Johansen-Juselius" لتشخيص وجود علاقة تكامل مشترك "علاقة توازن مستقرة طويلة الأجل" يتضح من الجدول ٢ أن كافة المتغيرات لها تكامل مشترك من الدرجة الأولى، وبالتالي توجد هناك علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بينهما. ويظهر من الجدول رفض فرضية "العدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المقدرة" باعتماد كلا المؤشرين، وقول الفرضية البديلة التي تتصل على وجود على الأقل متوجه تكامل مشترك واحد، أي إن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المقدرة، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية والتي تشير إلى أن كل من متغيرات الاستثمار والنمو الاقتصادي هي متغيرات طويلة الأجل.

## الجدول ٢ إتجاهات التكامل المشترك في تركيا

الفرضية المختبرة		* القيم الحرجة   ٥٪	
Adjusted $\lambda$ -max			
r=0	r=1	22.79	17.7
r≤1	r=2	9.52	11.2
r≤2	r=3	1.66	4.1
Adjusted $\lambda$ - trace			
r=0	r=1	33.98	24.2
r≤1	r=2	11.18	12.3
r≤2	r=3	1.66	4.1

\* تشير إلى المعنوية الإحصائية بدرجات حرية ٥٪ . اختبار جوهانسن طبق على نموذج من ثلاثة متغيرات "الاستثمار المحلي والاجنبي والنمو الاقتصادي"

"k" تشير إلى فترات التخلف الزمني المستخدمة و r إلى عدد المتجهات . Number of Vectors

## تحليل النتائج طويلة الأجل

يتضح من نتائج التقدير أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار المحلي والاجنبي، وأن كليهما إيجابياً في النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن سياسة الاصلاح والتكييف الهيكلي التي تعتمدتها تركيا هي في الاتجاهات الصحيحة، حيث تقدم الحكومة تسهيلات مهمة للمستثمر الاجنبي (مثل تقديم الأرض وخدمات الماء والكهرباء بأسعار رمزية، وأصدرت العديد من القوانين المشجعة له ولاسيما ضمان خروج الارباح وحماية الاستثمار من المصادر فضلاً عن حماية الملكية الفكرية) في المجالات التي تكمل الاستثمارات المحلية، وتعتمداليات متعددة للتعاقد، مثل ابني - شغل - حول، وموال - حدث - تملك - شغل، وجدد - تملك - شغل.

## الجدول ٣ نتائج التقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في المدى الطويل

الدولة- تركيا	Independents Variables المتغيرات المستقلة			$R^2$	$R^2Adj$	F	AIC	LK	SC
	CON	FDI	INV						
GRO	12.68 [ 3.73]*	0.20 [4.4]**	0.167 [5.7]**	%55	%51	3.20	4.63	-57.8	4.96

- (1or 2) عدد التخلفات الزمنية المستخدمة في الاختبار.

- معيار اكايكي Akaike information criterion (AIC) ومعيار LK Likelihood يشير إلى اختيار المعايرة الأفضل من بين البديل غير المستقرة.

- شوارز Schwarz "Sch" يشير هذا المعيار إلى تحديد طول مدة التخلف الزمني المناسب الذي يعطي أفضل النتائج الإحصائية.

- \* مستوى معنوية ١٠٪ ، \*\* مستوى معنوية ٥٪ .

### تحليل العلاقة قصيرة الاجل

يتضح من الجدول ٤ أن الاستثمار المحلي يؤثر ايجابيا في النمو الاقتصادي وبدرجة معنوية مقبولة إحصائيا بينما ظهر الاستثمار الاجنبي بأثار سلبية في النمو، وذلك للازمات المتكررة التي تعرض لها الاقتصاد والتي تسبب في حدوث تدفقات عكسية Outflow للموارد الخارجية ومنها الاستثمار الاجنبي انعكست في تبذب النمو وتحقيقه لمعدلات نمو سلبية في عام ٢٠٠٨. وقد ظهر معامل تصحيح الخطأ العشوائي بقيمة منخفضة مشيراً إلى طول المدة الزمنية اللازمة حوالي ست سنوات لعودة العلاقة من الاختلال في المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، وذلك يعطينا مؤشراً على تكرار التقلبات والتاثير الواضح بالازمات المحلية والاجنبية.

**الجدول ٤**

#### نتائج التقدير العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في المدى القصير

Dependent Variable ΔGDP	Independents Variables		معامل الخطأ العشوائي ECM	R2	R2Adj
	ΔDINV	ΔFDI			
تركيا	0.0126 [2.7]*	-0.76 [2.4]*	-0.173 [2.8]*	%64	%60

### تحليل العلاقة السببية لكرانجر

يتضح من الجدول أدناه أن هناك علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الاجنبي أي أن تزايد معدلات النمو واستقرار الحالة الاقتصادية وتطبيق البرامج الاقتصادية هو الذي يحفز المستثمر الاجنبي على القدوم إلى تركيا، كما أن هناك علاقة متوجه من الاستثمار الاجنبي إلى الاستثمار المحلي، مما يشير إلى العلاقة التكاملية مابين المستثمرين وبالتالي، فإن زيادة الاستثمارات الاجنبية تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال المحلي، وكلاهما يساهمان في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية. وعلى المخطط الاقتصادي في تركيا تقديم مزيد من المحفزات وتشريع القوانين التي تساعده على تدفق المزيد من التدفقات الاستثمارية الاجنبية.

**الجدول ٥**  
العلاقة السببية لكرانجر

	GRO	FDI	INV
GRO	----	1.65 [0.21]	1.09 [0.34]
FDI	3.27 (0.05)**	-----	0.12 (0.34)
INV	0.32 (0.71)	2.59 (0.089)**	-----

### أهم الاستنتاجات

إن من أهم الاستنتاجات التي يمكن أن يخرج بها هذا البحث هي نجاح سياسة الباب المفتوح وإندماج الاقتصاد التركي في الأسواق العالمية التجارية والمالية، هذا يعني نجاح الشراكة الذكية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي وبين القطاعين الخاص والعام في قيادة النمو الاقتصادي، فال الأول يقدم التكنولوجيا والمعرفة بالأسواق الخارجية وخدمات ادارية متقدمة، فضلاً

## قياس العلاقة بين الاستثمار المحلي والاجنبي ..

عن تدريبه للايدي العاملة وتقديمه لخدمات ما بعد البيع، والأهم من هذا انه يتكامل مع الاستثمار المحلي ليشكلان دعماً مميزاً للنمو الاقتصادي .  
Crowding in

### أهم التوصيات

١. الاستمرار بسياسة المزاوجة بين الموارد المحلية والأجنبية وحساب المنافع ضد المخاطر، والمشاركة ضد الانفراد بالقرارات والمشاريع الاستثمارية المربحه والتعاون في كافة الميادين الاقتصادية والماليه بشكل يضمن المصلحة الوطنية.
٢. إن تحسين مستوى التعليم وزيادة فرص التدريب والتأهيل يرفع من مستوى المعرفة البشرية ويحسن من كفاءة استغلال الموارد المحلية ويووجه الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاعات التي يكون فيها الاقتصاد بحاجة فعلية.
٣. اعتماد مبدأ الشراكة الذكية بين القطاع العام والخاص وبين الداخل والخارج له دور مهم في إعادة توزيع الموارد بما يضمن تحقيق أقصى المكاسب آسيوياً وعالمياً .
٤. توفير مناخ استثماري مناسب للشركات الاستثمارية بأنواعها المختلفة المحلية والأجنبية لزيادة كفاءتها ورفع مستوى نشاطها الإنتاجي وزيادة معدلات إنتاجيتها من أجل تسريع النمو الاقتصادي.
٥. تخصيص جزء من الموارد المالية أو من عائدات الاستثمار لمجالات البحث والتطوير بهدف تنويع وتطوير القاعدة الإنتاجية.
٦. ضرورة إجراء دراسات مستقبلية حول دور العوامل المالية والنقدية (كمتغيرات وسياسات) والأسواق المالية في تنشيط الاستثمار المحلي والاجنبي.

### المصادر

#### أولاً- المصادر باللغة العربية

١. آل شبيب، دريد كامل، ٢٠٠٩ ، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
٢. الفارس، عبدالرزاق، ١٩٩٧، الحكومة والقراء والإنفاق العام، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -لبنان.
٣. الحلاق، سعيد ومريان، نادرة، ٢٠٠٠ ، الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد ٢٧ ، العدد ٢ ، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.
٤. عريقات، حربى محمد موسى، ٢٠٠٦ ، مبادئ الاقتصاد الكلى- التحليل الكلى، الطبعة الاولى، دار وائل النشر، عمان-الأردن.
٥. قائد، علي عبدالله، ٢٠٠٧ ، تطور الاستثمار في ظل تحسين جهود المناخ الاستثماري وتتوفر الفرص في الجمهورية اليمنية، المجلة العلمية، العدد ٤٣ ، جامعة اسيوط، القاهرة.

#### ثانياً- المصادر باللغة الأجنبية

1. Adams, S, (2009), Foreign Direct Investment , Domestic Investment, and Economic Growth in Sub-Saharan Africa, Journal of Policy Modeling, 31: 939-949.
2. Agosin, M and Riardo ,M, FDI in Developing Countries: Does it Crowd in Domestic Investment? UNCTAD, Discussion Paper, No 146.
3. Ayanewale, A.B (2007), FDI and Economic Growth: Evidence from Nigeria, African Economic Research , Consortium Paper 165, Nairobi.
4. Bosworth ,B.P, and Collins, S.M, 1999, Capital Flows to Developing Economies Implications for Savings and Investment, Brookings Papers on Economic Activity, 43, 190-194.

5. Borensztein, Edwardo, Jose De Gregorio, and Jong- Wha Lee., 1998, How Dose Foreign Direct Investment Affect Economic Growth, *Journal of International Economics*, 45: 115-135.
6. De Mello, Jr, L. 1999. Foreign Direct Investment Led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data, *Oxford Economic Papers*, 51, No.1, 133-152.
7. Dickey, D and W. A. Fuller, 1981, Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root, *Econometrica*, Vol.49: 1057-1072.
8. Gang Xu, Wang, R, 2007, The Effect of FDI on Domestic Capital Formation, Trade and Economic Growth in Transition Economy,: Evidence from China, *Global Economy Journal* , Vol 7, Issue 2.
9. GAN, X and GAO, K, 2010, A Study on FDI ‘Crowd- Out and Crowd- In Effect on Shanxi s Domestic Investment Based on Panel Data Model, Net Working international Conference Vol (1) : 616-619.
10. Carter, R., H., & William, E., G., & Guay, C., 2012, *Principles of Econometrics* Third Edition, USA.
11. Giselle., D. A, 2007, Financial Crisis in Malaysia, Did FDI Flows Contribute to Vulnerability? *Journal of International Development*, Vol 19:949-962.
12. Gregor Lo, De, J and Lee. J.W, 1998, How Dose Foreign Direct Investment Affect Economic Growth , *Journal of International Economics*, 45:115-135.
13. Gujarati, D., N., 2011, *Econometrics By Example*, The Mc Graw-Hill Companies , Inc. , New York ,USA.
14. Johansen, S. and K. Juselius, 1990, ‘Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co-integration - With Applications to the Demand for Money’, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*, Vol.52, pp.169-210.
15. Johansen, S., 1995, *Likelihood Based Inference on Co-integration in the Vector Autoregressive Model*, Oxford University Press, Oxford.
16. Kang, Z and Mbea, B, 2011, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Cameroon, 2nd International Conference Artificial Intelligence Management Science and Electronic Commerce (AIMSEC), China.
17. Kawa. M and Takagi. L, 2008, A Survey of the Literature On Managing Capital Inflows, *ADB Institute Discussion Paper*, No 100, Asian Development Bank, Japan.
18. Luizde, M, Jr. 1999. Foreign Direct Investment Led Growth: Evidence from Time Series and Panel Data, *Oxford Economic Papers*, 51, No.1, 133-152.
19. Maddale, G. S. & Lahiri, Kajal, 2009, *Introduction to Econometrics* Fourth Edition, England- London
20. Ndikumana, L, Verick ,S, (2008), The Linkages Between FDI and Domestic Investment: Unraveling the Development Impact of FDI in Sub-Saharan Africa, *IZA Working Paper*, No:3296.
21. Osterwald-Lenum, M.A., 1992, ‘Note With Quintiles of the Asymptotic Distribution of the Maximum Likelihood Cointegration Ranks Test Statistics’, *Oxford Bulletin of Economics and Statistics*,: 461-472.
22. Zhang, K.H, (2001), Dose FDI Promote Economic Growth? Evidence from East Asia and Latin America, *Contemporary Economic Policy*, 19(2): 175-185.
23. World Bank, 2012, *World Development Indicators and Global Development Finance*, USA.